

نقاش واسع حول مقال رئيس التحرير «أين التضامن مع الخليج وقت الخطر؟»



صياغته المكثفة، تساؤلات بشأن طبيعة الاعتماد المتبادل بين الجانبين، ومدى تأثير المصالح الاقتصادية في خيارات التحالف والعلاقات السياسية، والحاجة إلى مراجعة الحسابات في ضوء الخلافات والمواقف المختلفة.

وذهب الحساب @bo.sbaih إلى توسيع النقاش ليشمل العلاقات الخليجية مع أطراف إقليمية ودولية أخرى، إذ كتب: «للأسف الكل له مطعم في الخليج.. الهنود واليهود والفرس والأمريكي والأوروبي.. الخليج عمقه الإستراتيجي هو العربي السني فقط».

ويعكس التعليق تصور صاحبه لأهمية تحديد الأولويات الإستراتيجية لدول الخليج، والتمييز بين المصالح التي تربطها بالأطراف الخارجية والجهات التي يراها أكثر قرباً من المنطقة.

كما كتب الحساب @abumohd1960: «معظم الدول تكره العرب والمسلمين مع العلم كل الدول العربية فاتحة أبوابها للجميع وخصوصا الدول الخليجية». ويربط التعليق بين الانفتاح الذي تشهده الدول العربية والخليجية أمام الوافدين، وما يعتقد صاحبه أنه غياب للمواقف الداعمة للعرب والمسلمين من جانب بعض الدول. وهو طرح يعكس شعوراً بالاستياء لدى المعلق، وإن كان تعميمه على الدول والشعوب يعبر عن رأيه الشخصي ولا يمثل حقيقة يمكن استخلاصها من التعليقات وحدها.

وفي محور آخر، برزت مخاوف تتعلق بأعداد العمالة الأجنبية ومدى تأثيرها المحتمل في الاقتصاد الخليجي. فقد كتب الحساب @bu_saleh57: «الهند تخلصت من المستعمر الإنجليزي بطريقة سلمية والان هي تنشر عاملاتها في دول الخليج بطريقة سلمية لدرجة ان اعدادهم تفوق عدد سكان بعض اقطار دول الخليج... فهل هذه السياسة صحيحة؟».

وتكشف هذه التعليقات عن أن جزءاً من النقاش انتقل من تقييم المواقف السياسية إلى مسالة سياسات سوق العمل، ومدى التوازن بين الاستفادة من العمالة الوافدة والمحافظة على قدرة الاقتصادات الخليجية على الاستمرار في أداء وظائفها الحيوية. كما تعكس رغبة لدى بعض المشاركين في إعادة النظر في حجم الاعتماد على العمالة الأجنبية، وإن كانت التعليقات لا تقدم بيانات أو أدلة تثبت أن العمالة الهندية أو غيرها قادرة على تعطيل الاقتصادات الخليجية بالصورة التي يتخوف منها أصحابها.

وعلى الرغم من حدة بعض العبارات فإن القاسم المشترك بين عدد من التعليقات يتمثل في المطالبة بأن تكون العلاقات الاقتصادية الواسعة مدعومة، من وجهة نظر أصحابها، بمواقف سياسية تتناسب مع حجم المصالح المتبادلة، إلى جانب إعادة تقييم سياسات الاعتماد على العمالة الأجنبية، والنظر في آثارها

أشار مقال رئيس التحرير الأستاذ أنور عبد الرحمن «مليارات الخليج إلى الهند.. فأين التضامن وقت الخطر؟» نقاشاً واسعاً بين القراء على موقع التواصل الاجتماعي للجريدة، تركّز على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند، ومدى انعكاس المصالح المتبادلة على المواقف السياسية في أوقات الأزمات، إلى جانب تساؤلات بشأن حجم العمالة الوافدة في المنطقة وما تفرضه من اعتبارات اقتصادية وإستراتيجية.

وعكست التعليقات تبايناً في زوايا النظر إلى القضية؛ فبينما أيد عددٌ من المشاركين ما طرحه المقال، ورأوا أنه يثير تساؤلات تستحق التوقف والمراجعة، ذهب آخرون إلى المطالبة بإعادة تقييم العلاقات الاقتصادية وسياسات استقدام العمالة، فيما دعا بعضهم إلى إيصال مضمون المقال إلى الجانب الهندي، باعتباره رسالة تتعلق بمستقبل العلاقات والمصالح المشتركة.

وفي تعليقه على المقال وصف الحساب @nawalaldossari4 الطرح بأنه «ممتاز طرح قوي جداً»، في إشارة إلى تأييده مضمون المقال وقوة الرسالة التي يتضمنها. واكتفى الحساب @yousifdcr بجبارة «كلام منطقي»، معبراً عن اقتناعه بما ورد فيه، فيما كتب الحساب @aboabed7: «يجب فهم ذلك»، في تعليق حمل دعوة إلى استيعاب ما يطرحه المقال من تساؤلات.

واستخدم الحساب @alyaa_a44 نبذة ساخرة في تعليقه، «اووووه صبح النوم»، بما يوحي، في سياق النقاش، بأن القضية المطروحة تستدعي الانتباه منذ وقت سابق.

ولم تقتصر ردود الفعل على التأييد أو التعبير المختصر عن الاقتناع، بل تضمنت دعوة مباشرة إلى نقل النقاش إلى المؤسسات المعنية، فقد كتب الحساب @ambmnst1: «ترجموا المقال وطرشوه للسفارة الهندية»، في مطالبة واضحة بترجمة المقال وإيصاله إلى السفارة الهندية.

وفي تعليق حظي بتفاعل ملحوظ كتب الحساب: @old_new_air.machines: «خبرات دول مجلس التعاون الخليجي وصلت إلى أقصى شرق آسيا وجميع الدول في شبه القارة الهندية. ولكن مواقفهم وقلوبهم ليست معنا». ويركز التعليق على ما يراه صاحبه تفاوتاً بين حجم المنافع الاقتصادية التي وصلت إلى الهند وشبه القارة الهندية من دول الخليج، والمواقف التي يتوقّعها الخليجيون من شركائهم في أوقات الأزمات.

وفي الاتجاه نفسه تناول الحساب @19hoooh مسالة المصالح المتبادلة من زاوية جغرافية وإستراتيجية، وكتب: «البعد الجغرافي، انت تحتنا جهم لهم أكثر من اهم يحتاجونك في مختلف المجالات، تتحالف مع دولة على خلاف معها. عندك الان مراجعة الحسابات». وي طرح التعليق، رغم

الشركاء الدوليين، وتحقيق التوازن بين الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية، من دون الخلط بين مواقف الحكومات وسلوك الأفراد أو تعميم الأحكام على الشعوب والجنسيات.

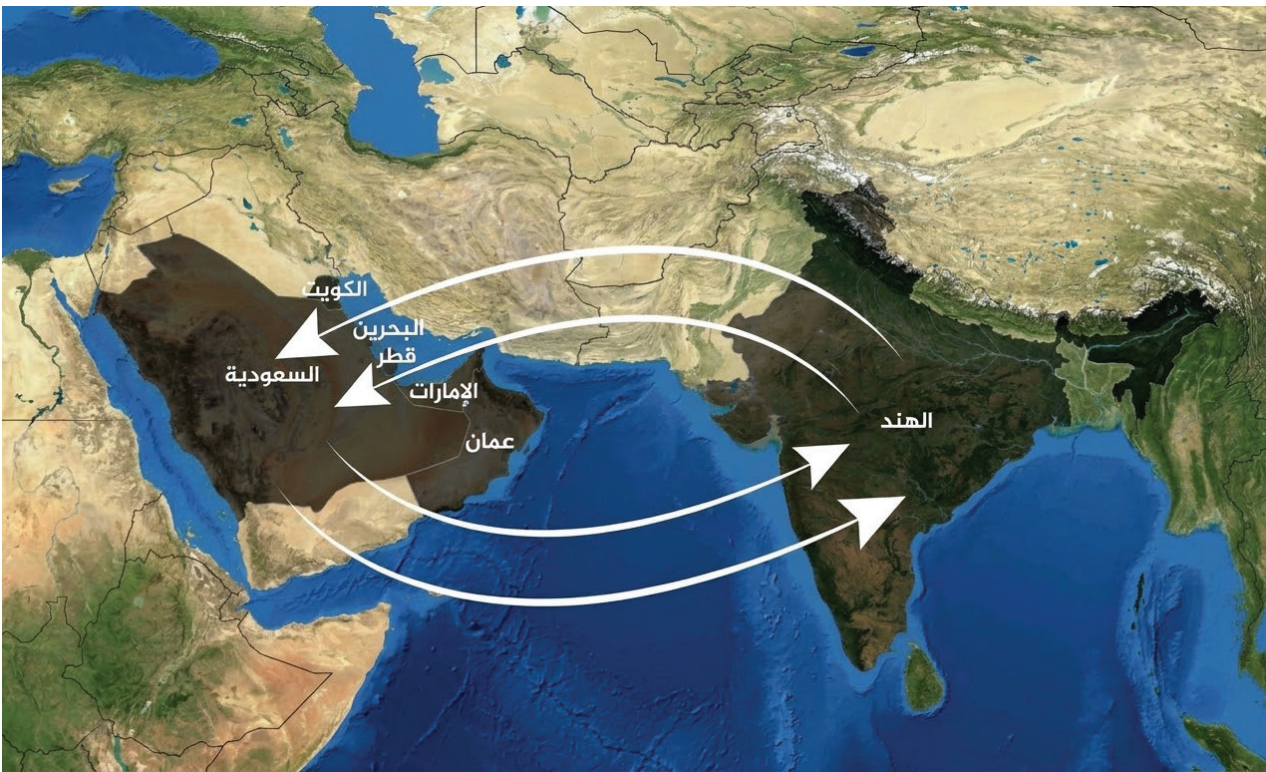
وتوضح التعليقات أن المقال فتح باباً للنقاش حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة

الاقتصادية والإستراتيجية.

ويعيد هذا النقاش إلى الواجهة سؤالاً أساسياً يطرحه المقال: إلى أي مدى ينبغي أن تنعكس المصالح الاقتصادية المتبادلة على مواقف الدول في أوقات الأزمات؟ كما يثير تساؤلات بشأن كيفية إدارة العلاقات الخليجية مع

تعقيباً على مقال الأستاذ أنور عبد الرحمن..

علاقات الخليج والهند.. شراكة تاريخية تنتظر تضامناً بحجمها



في بلداننا وعلى إمدادات الطاقة للهند. فالأمن والسلام مصلحة مشتركة والهند دولة كبير ووازنة وبإمكانها لعب دور مهم في نشر السلام وانتقاد العدوان والعمل على وقفه، وذلك بكل تأكيد مصلحة مشتركة نعتقد أن الهند تتركها جيداً.

الحقيقة تُختبر في أوقات الشدة، والخليج الذي وقف دائماً إلى جانب أصدقائه يستحق أن يجد أصدقاءه إلى جانبه، خاصة في ضوء ما تتعرض له دولنا من اعتداءات إيرانية ظالمة واثمة تؤثر على حياتنا واقتصادنا وبالتالي تؤثر حتى على مستقبل العمالة الهندية

واستقراره أولوية يدركها الرأي العام الهندي.

إن ما طرحه الأستاذ أنور عبد الرحمن ليس عتاباً بقدر ما هو دعوة صادقة من صديق إلى صديق، لكي ترتقي العلاقات الخليجية الهندية إلى مستوى تاريخها ومصالحها المشتركة. فالشركات

للاستثمارات الخليجية، وحين يبلغ حجم التحويلات وحدها نحو 19.9 مليار دولار، فمن الطبيعي أن تتطلع شعوب الخليج إلى أن ينعكس هذا الرصيد الكبير من المصالح والروابط تفهماً وتضامناً حقيقياً في أوقات الشدة.

وقد جاء مقال الأستاذ أنور عبد الرحمن في توقيت بالغ الدقة، إذ تتعرض دول المنطقة لاعتداءات إيرانية ظالمة وغير مبررة تستهدف أمنها واستقرارها ومنشأتها الحيوية، وهي اعتداءات لا تهدد الخليج وحده، بل تمس أمن الطاقة العالمي ومصالح الهند ذاتها وسلامة ملايين من مواطنيها المقيمين على أرض الخليج. ومن هنا فإن المنظور من الهند، بقللها الدولي ومكانتها كقوة صاعدة، مواقف أكثر وضوحاً وتضامناً، لا تختفي بالإدانة الرسمية، بل تمتد إلى خطاب إعلامي وشعبي ينصف الخليج ويقدر ما يجمعه بالهند من روابط تاريخية.

ويحسب للكاتب كذلك أنه نبّه إلى أهمية تعزيز القوة الناعمة الخليجية داخل الساحة الهندية، في مواجهة حضور منظم وممول لأطراف أخرى. وهي دعوة في محلها تستحق أن تتحول إلى عمل خليجي مشترك، عبر دبلوماسية موحدة ونشطة، وحضور فاعل في الإعلام الهندي ومراكز أبحاثه وجامعاته، وشركات مؤسسية تجعل أمن الخليج



○ بقلم:

د. نبيل العسومي

بين موانئ الخليج وسواحل الهند إلى اعتماد دول الخليج العربية الروبية الهندية كعملة للتداول في دولها، إلى التواصل الثقافي والإنساني الذي ترك أثره في اللغة والمطبخ والعادات. واليوم تحتضن دول الخليج ملايين الوافدين الهنود الذين وجدوا فيها بيئة آمنة للعمل والعيش الكريم، وأسهموا بدورهم في نهضتها، فيما تمثل الهند شريكاً اقتصادياً رئيسياً ومستورداً كبيراً للطاقة الخليجية ووجهة متنامية

طالعت باهتمام بالغ المقال القيم للأستاذ أنور محمد عبد الرحمن رئيس تحرير صحيفة «أخبار الخليج» الغراء، المنشور في 22 أكتوبر 2026م، الذي تناول فيه حجم الاستثمارات والتحويلات الخليجية الضخمة إلى الهند، متسائلاً عن غياب التضامن السياسي والشعبي والإعلامي الذي يليق بهذه العلاقة حين تتعرض دول المنطقة للمخاطر. وهو سؤال مشروع يتردد صده في المجالس الشعبية الخليجية، وقد أحسن الأستاذ أنور حين طرحه بوضوح وشجاعة ومسؤولية.

وما يميز هذا الطرح أنه لم يأت من فراغ، بل استند الكاتب إلى أرقام موثقة من مصادر هندية رسمية، فخطاب الهند ببياناتها هي. كما ميّز بحكمة بين الموقف الرسمي لنيلودلهي الذي أدان الاعتداءات، وبين المزاج الشعبي والإعلامي الذي لم يرتق إلى مستوى العلاقة التاريخية بين الهند ودول الخليج العربية. ورفض الكاتب صراحة أن تتحول هذه العلاقة إلى اختبار يومي للولاء أو أن يُحاسب المقيمون على آرائهم، داعياً إلى الحوار والمصالحة لا إلى الخصومة، وهذا هو جوهر الطرح الرصين.

وتنصاعف قيمة المقال حين نستحضر عمق العلاقات التاريخية بين الهند ودول الخليج العربية، وهي علاقات تمتد لقرون من التجارة البحرية